متطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

إعـــداد

أ.د/ سمير عبد القادر خطاب

أستاذ أصول التربية ووكيل الكلية الأسبق

أ/ مهران سعد الميهي

مدرس مساعد بقسم أصول التربية، كلية التربية،

جامعة الأزهر بالقاهرة

متطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

سمير عبد القادر خطاب*،مهران سعد الميهي.

*قسم أصول التربية، كلية التربية للبنين ، جامعة الأزهر.

البريد الإلكتروني: dr.samir-kh87@hotmail.com & Ahmedmahran11111@gmail.com

مستخلص البحث:

استهدف البحث التعرف على متطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. استخدم البحث المنهج الوصفي لتحليل المحور السابع باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 والخاص بالتعليم والتدريب للوقوف على المتطلبات اللازمة لتفعيل الجامعة المنتجة. تناول البحث الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي حتى عام 2030، والأطر الفلسفية التي ترتكز عليها الجامعة المنتجة، ومتطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء رؤية مصر 2030. توصل البحث إلى نتائج منها: إعادة هيكلة المناهج لدمج البحث العلمي أي تفعيل مبادئ البحث العلمي في الشق التطبيقي، وضع نظام لتسهيل عقد اتفاقيات مع هذه المراكز وجمعيات رجال الأعمال والجهات المانحة لتقديم الدعم اللازم واستغلال معرفة وقدرات هيئة التدريس وتطبيق النظم الحديثة لسد الفجوة بين الحياة النظرية والتطبيقية نظير مقابل مادي يدعم أنشطة هذه المراكز البحثية، وضع نظم لتوفير الاستشارات للطلاب في مراحل التعليم العالي الأولي بشأن اختيار التخصص ونوع فرص العمل المتوفرة للتخصصات المختلفة للحصول على خريج شغوف بتخصصه وحريص عليه.

الكلمات المفتاحية: متطلبات، الجامعة المنتجة، استراتيجية، التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030.

Requirements for Activating the Productive University based on The Sustainable Development Strategy: Egypt Vision 2030

Sameer Abd Alkader Khattab*, Mahran Saad Almihy
Education Foundations Department, Faculty of Education in Cairo, Al – Azhar University
Email:*dr.samir-kh87@hotmail.com
Ahmedmahran11111@gmail.com

Abstract:

The research aimed to identify the requirements for activating the productive university based on the sustainable development strategy: Egypt Vision 2030. It used the descriptive approach to analyze the seventh axis of the Sustainable Development Strategy: Egypt Vision 2030 of education and training, to determine the requirements necessary to activate the productive university. The research discussed the strategic objectives of university education until 2030, the Philosophical frameworks that the productive university focuses on, and the requirements for activating the Productive University based on Egypt Vision 2030. The research results including: restructuring the curricula to integrate scientific. i,e. activating the principles of research in the applied part, setting up a system to facilitate the conclusion of agreements with these center, businessmen associations and donors to provide the necessary support, exploiting the knowledge and capabilities of the faculty teaching staff, and applying modern systems to fill the gap between theoretical and applied life, for a fee that supports the activities of these research centers, In addition to developing systems to provide counseling to students in the first stages of higher education regarding the choice of specialization and the type of job opportunities available for different specialization to obtain a graduate who is passionate about his specialization and is keen on it.

Keywords: Requirements, The productive University, strategy, sustainable development, Egypt Vision 2030.

تمهيد:

تعد الجامعات مقومًا رئيسًا من المقومات الرئيسية للدول العصرية نظرًا لما تلعبه من أدوار هامة في التنمية من خلال ما تقوم به من وظائف، إلا أن الدعم الرسمي الذي تقدمه الدولة من موازنتها العامة للجامعات لا يكفي لقيامها بأدوارها على الوجه الأكمل، ويتطلب هذا الأمر القيام بالبحث عن مصادر دعم وتمويل إضافية سواءً من خلال التبرعات أو إنشاء وحدات إنتاجية اجتماعية واقتصادية. وتعد صيغة الجامعة المنتجة من أهم الصيغ التي يمكن أن تسهم في سد هذه الفجوة؛ حيث يتم من خلالها تفعيل دور الجامعة في تطوير المنظومة الاقتصادية للدولة عن طريق البحث العلمي وتعزيز الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني.

وتعد الجامعة مركز الإشعاع الحضاري والعلمي الذي يهف إلى تنمية المجتمع اقتصاديًا وعلميًا وثقافيًا، وبما تمتلكه من قدرات وخبرات متخصصة تخصصًا عاليًا فإنها ترتقي من دورها التقليدي المتمثل في التعليم والبحث العلمي، إلى دور أكثر تأثيرًا مجسدًا في إعدادها للقوي البشرية المؤهلة وتقديم الاستشارات الفنية وإجراءات البحوث والدراسات العلمية التي تسهم في تطوير الإنتاج وتحسين الخدمات، بل يمكنها من ممارسة النشاطات الإنتاجية من خلال إيجاد شراكة أو تعاون مع القطاعات الصناعية والإنتاجية والخدمية وتحقيق إيراد مالي مناسب يعزز من مسيرتها، ويقلل من اعتمادها على التمويل(**بوفالطة، 2015، 382**).

وتسعى الدول جاهدةً إلى التوسع في التعليم العالي وتطويره لزيادة فاعليته في إحداث التنمية الشاملة وتحديث المجتمع. كما أن قدرة الجامعات على مواجهة التحديات الخارجية مرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية ونجاحها في التغلب عليها. وانطلاقًا من أهداف ووظائف الجامعة والقصور الذي يعتري كل وظيفة منها، والركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية التطوير المقترحة والتي تستهدف إيجاد آلية للتنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي في مجالات التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والارتقاء بنوعية التعليم، ووضع معايير مراقبة الجودة، وتقويم أداء مؤسساته، وزيادة قدرتها التنافسية للتوافق مع المعايير والنظم العالمية، ومتطلبات العصر ومتغيراته وتقنياته. وفي إطار التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الجامعات، والتأكيد على ضرورة التصدي لها ومواجهتها أو التعامل والتعايش معها، فضلًا عن الدور التنموي للجامعة والذي يعتمد على الدور المركزي لرأس المال البشري في بانوراما التنمية الشاملة والمستدامة(**عثمان، 2005، 160**).

ونتيجة للتطورات والمستجدات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي تجتاح العالم، أصبحت الجامعات مطالبة بإعادة النظر في كافة أدوارها ووظائفها لتلائم تلك الاحتياجات والمتطلبات، فلم تعد أهداف الجامعات قاصرة على القيام بالتكوين الجيد لطلابها، أو إنجاز بحث علمي، بل أصبحت مطالبة بمشاركة مباشرة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، لتصبح قاطرة للتنمية في بلدها. وتتوجه الجامعات في الدول المتقدمة بقوة في هذا الاتجاه إذ تسعى لتوسيع المشاركة الفعالة في حل مشكلات الإنتاج والإسهام في النهوض بمجتمعاتها علميًا واقتصاديًا، والاستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات هذه المجتمعات وإنتاج المعارف التي تسهم في تقدمها. وتتجلى أهمية هذا الأمر في جامعات الدول النامية، حيث أصبح أكثر ضرورة تلبية احتياجات المجتمع، والتصدي للضغوط المالية التي تقيد الإنفاق على التعليم والبحث العلمي فيها، بما يؤثر بالسلب على تحقيق أهداف التنمية، ومن هنا تتجلى أهمية تبني نموذج الجامعة

المنتجة تحقيقًا لأهداف المجتمعات وسعيًا نحو تكريس خدمة العلم والتكنولوجيا لقضايا المجتمع والتنمية(**هيكل، 2014، 374**).

ومفهوم الجامعة المنتجة لا يتعارض مع المفهوم العام للجامعة، وإنما يتعداه إلى ممارسة النشاطات الإنتاجية المناسبة للعملية التعليمية، ومتابعة مشاكل الإنتاج في حقل العمل، الأمر الذي يحقق لها موارد مالية إضافية، ويقلل من اعتمادها على التمويل الخارجي، ومن ناحية أخرى لا يعني مفهوم الجامعة المنتجة النظر إلى الجامعة على أنها مؤسسة إنتاجية تتصرف كشركة تجارية، فالجامعة لها أهداف تختلف عن تلك التي تسعى الشركات التجارية إلى تحقيقها، حيث يجب أن تصان وظائف الجامعة الأساسية بعيدًا عن المفهوم التجاري التقليدي(**الخليفة، 2014، 103**).

ونموذج الجامعة المنتجة ليس مقصورًا على دول وجامعات لعينه، وإنما هو نموذج يمكن لكل جامعة الأخذ به خاصة وأنها تمتلك من المقومات ما يساعدها على الأخذ بهذا النموذج وتطبيقه شريطة حدوث تغييرات أساسية في ثقافته، حيث طبقت كثير من الدول العالمية والعربية هذا النموذج كمحاولة منها لإيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعة تنعكس عليها وعلى العاملين بها، ويمكن نجاح هذه الجامعات في أنها تبنت مفهوم الجامعة المنتجة التي تفتح أبوابها للمجتمع من حولها؛ بحيث لم تعد تلك الجامعات مؤسسات تعليمية فقط، وإنما أضحت مختبراتها وثرواتها البشرية من أعضاء هيئة التدريس عنصرًا أساسيًا من عناصر تنمية وخدمة المجتمع، إضافة إلى أنها أصبحت تمتلك وحدات إنتاجية اجتماعية واقتصادية ذات قدرة تنافسية عالية(**علي، 2018، 5**).

مشكلة البحث:

تتمتع الجامعات المصرية بفرص وإمكانيات تمكنها من التحول لمراكز تسويقية لإنتاجها العلمي في كافة التخصصات، ومع ذلك نجد أن هذه الجامعات بعيدة بشكل كبير عن المساهمة في عملية البناء والتنمية سواءً البشرية أو الاقتصادية، وتكتفي بما يقدم لها من تمويل حكومي، وهذا الأمر لا يكفي للقيام بوظائفها المنوطة بها، وعدم القدرة كذلك على المساهمة في تلبية وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، الأمر الذي يفرض علينا الأخذ بصيغ جديدة تناسب طبيعة العصر، وتمكننا من التغلب على تحديات نقص التمويل، وقلة المساهمة في عملية التنمية، وتأتي الجامعة المنتجة إحدى هذه الصيغ لحل مثل هذه المشكلات، وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة الذي تهدف إليه رؤية مصر 2030، ومن ثم تتحدد مشكلة الدراسة في التوصل لمتطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

تساؤلات الدراسة:

1. ما متطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030؟
2. ما الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي حتى عام 2030؟
3. ما الأطر الفلسفية التي ترتكز عليها الجامعة المنتجة؟

أهداف البحث:

هدف البحث التعرف على:

- متطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.
- الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي حتى عام 2030.
- الأطر الفلسفية التي ترتكز عليها الجامعة المنتجة.

أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث الحالي في:

- الاستفادة من صيغة الجامعة المنتجة في تحسين الأداء الأكاديمي لكل من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية.
- التعرف على برامج تعليم تتيح للمتعلم فرصة تطوير قدراته وكفاءته وشخصيته كي يساهم في التقدم.
- تعزيز التعاون المشترك بين المراكز البحثية والمؤسسات الصناعية من خلال المراكز البحثية، بما يوفر المعلومات والبيانات للمؤسسات الصناعية، ويساعد في رسم السياسات العامة للدولة.
- تقديم المشورة الفنية والخبرة العلمية لكافة قطاعات المجتمع بما يوفر لها موارد إضافية.
- تفعيل دور الجامعة في تطوير المنظومة الاقتصادية للدولة من خلال البحث العلمي.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المحور السابع باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 والخاص بالتعليم والتدريب للوقوف على المتطلبات اللازمة لتفعيل الجامعة المنتجة. ويعني المنهج الوصفي التحليلي بدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين مما يمكن الباحث من وضع أطر محددة للمشكلة.

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية:

استهدفت دراسة " **فاطمة الهرباوي**" (2020) تحديد مفهوم الجامعة المنتجة، وعرض نماذج ومجالات عملها، ومعرفة مبررات التحول للجامعات المنتجة، ووضع تصور مقترح للتحول نحو الجامعة المنتجة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج أن الجامعة المنتجة تسهم في الحد من البطالة، وتوفير الكوادر الوطنية الماهرة المدربة، وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للاقتصاد. أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في عملية إعداد الطلبة في ضوء المتغيرات التي نعيشها في عالمنا سريع التغير والمستجدات، وفتح نوافذ وقنوات بين الجامعة والمجتمع للوقوف على قضاياه ومشكلاته المعاصرة.

استهدفت دراسة **"طه، زايد" (2020)** تقديم تصور مقترح للشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع في ضوء خبرات بعض الدول ورؤية مصر 2030، والتعرف على

معوقات الشراكة البحثية بينهما. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب دلفاي. اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: ضرورة إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع إلى الكفاءات المتخصصة من الباحثين القادرين على التصدي للمشكلات، والتوسع في عقد المؤتمرات العلمية وورش العمل بين خبراء الجامعات ومؤسسات المجتمع من أجل توافر الحوار حول المشكلات وآليات التصدي لها، والتركيز على نتائج البحوث، وتنويع مصادر الدخل بالإضافة إلى رصد المعوقات التي تحد هذه الشراكة البحثية ومتطلبات تفعيلها التشريعية والقانونية والمادية والبشرية والتنظيمية والأكاديمية.

استهدفت دراسة **" علي، عاشور" (2018)** التعرف على دور الإدارة الجامعية في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة في جامعة اليرموك. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها وجود بعض المعوقات التي تحول دون تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة ومن أبرزها: قلة مصادر التمويل، والتي نتج عنها قلة استحداث تخصصات أعضاء هيئة التدريس لدعم الجامعة في عملية التحول إلى جامعة منتجة، وقد أوصت الدراسة بضرورة مساعدة الجامعات لتصبح قادرة على الاعتماد على التمويل الذاتي نتيجة للموارد المالية المتحققة لتطبيقها مفهوم الجامعة المنتجة، وتهيئة القادة لتطبيق مفهوم الجامعة المنتجة.

استهدفت دراسة **المحياء، الحربي (2016)** التعرف على واقع البحث العلمي والمعوقات والتحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات السعودية لجامعات منتجه. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها نمو الإنتاج البحثي للملكة العربية من حيث إجمالي عدد الأبحاث التي نشرت وتم اعتمادها، وذلك مع وجود عدد من التحديات والمعوقات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات السعودية والتي صنفت إلى تحديات متعلقة ببيئة البحث العلمي وتحديات متعلقة بالباحث، وتحديات متعلقة بمخرجات البحث العلمي وتحديات متعلقة بتمويل البحث العلمي. وقد أوصت الدراسة بإنشاء مرصد وطني للأبحاث وعقد شراكات مجتمعية عن طريق المرصد المقترح بين مؤسسات الإنتاج والمؤسسات البحثية.

استهدفت دراسة **زاهروآخرون** (2013) التعرف على ماهية الجامعة المنتجة وأهم الدواعي والحيثيات للأخذ بها، والوقوف على أهم الدروس المستفادة من النماذج العملية والعربية التي تبنت صيغة الجامعة المنتجة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والأسلوب التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، واقتصر مجتمع الدراسة على الجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: أن الاقتصاد أصبح يعتمد على المعرفة ورأس المال البشري وكيفية استثماره، ضعف التمويل في الجامعات المصرية يعتبر من الأسباب الرئيسية لكثير من المشكلات، تغير متطلبات سوق العمل وحاجاتها ذوي كفاءة ومهارة عالية.

استهدفت دراسة **شريف إبراهيم عبد الهادي** (2011) وضع استراتيجية نحو جامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية وتمويل مالي منخفض. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، منها: يتطلب تبني الاستراتيجيات اللازمة للوصول إلى جامعات عربية منتجة الاهتمام بالتطوير المستمر للتشريعات والقوانين اللازمة للوصول إلى جامعات منتجة، وإعداد برامج وخطط وسياسات الجامعات بما يتلاءم مع حاجات ومتطلبات سوق العمل، والاهتمام بتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس وإعادة تأهيلهم وفق المتغيرات العالمية، وتفعيل دور البحث العلمي في الارتقاء بالجامعات نحو الإنتاج والإبداع، والارتقاء بالمناهج وطرق

التدريس وفق معايير الاعتماد والجودة الشاملة للتحول نحو الإنتاج، والأخذ بنظام الأقسام العلمية المنتجة وتحفيزها نحو التميز والإبداع، والاهتمام بتسويق المنتجات والخدمات الاستشارية والبحثية للأقسام العلمية.

واستهدفت دراسة **نبيه نديم العبيدي** (2011) خلق مصادر تمويلية غير تقليدية للجامعة عن طريق استثمار المعرفة وتسويق منتجاتها بما يحقق تدفقات تمويلية كمصدر معرفي أساسي مكمل لمصدر التعليم الجامعي. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، منها: ضرورة مشاركة الجامعة والقطاعات الاقتصادية في حل المشكلات وتعزيز التنمية المستدامة وتنمية المعرفة عن طريق البحوث والإبداع الفكري والاستشاري والدراسات الميدانية والحفاظ على الذاتية الثقافية وتحقيق التعلم المستمر وإمكانية عرض مشروعات تعليمية مفتوحة أو افتراضية باعتبارها نماذج تعليمية مستقبلية.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

استهدفت دراسة **برونا، أسوك (2018)** التعرف على الوضع الراهن لمؤسسات التعليم الجامعي الحكومية بألبانيا لمساعدة السلطات العليا بالدولة لتحسين هذه المؤسسات وفق ما يتطلبه نموذج الجامعة المنتجة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن القيادة الجامعية تلعب دور بالغ الأهمية في دفع الجامعة نحو الإنتاجية، فهي المسئولة عن وضع رسالة ورؤية واضحة للجامعة المنتجة من خلال توفير سبل التدريب في مواقع الإنتاج، ووضع نظام رسمي للحوافز يستهدف كل العاملين بالجامعة وبالأخص أعضاء هيئة التدريس المتميزين في مجال البحث العلمي والتدريس. وقد أوصت الدراسة بضرورة عقد البحوث العلمية والصناعية والقيام بتسويقها لتوفر موارد إضافية للجامعات وزيادة المنح من المشاريع الوطنية والدولية وذلك إلى جانب جمع التبرعات من المجتمع التي تتواجد فيها الجامعة.

استهدفت دراسة **كروزCruz & الكسندرAlexandre** (2014) وضع استراتيجية لتعزيز قنوات التفاعل بين الجامعة والقطاع الإنتاجي في بلد إفريقي صغير وهو كابو فيردي. استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة. توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: أن البلدان الأفريقية ذات إمكانيات محدودة مما يدفعها إلى استخدام مجموعة من قنوات التفاعل تقوم على نشاطات تستثمر المعارف والبحوث لتوفير مصادر تمويلية للجامعات لتعويض التمويل الحكومي الضعيف. وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز روابط القطاع الإنتاجي الجامعي، وفقًا لنضج القدرات العلمية والتكنولوجية للأوساط الأكاديمية ومستوى القدرات التكنولوجية للقطاع الإنتاجي.

التعليق على الدراسات السابقة:

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في تحديد الإطار الفلسفي والمفاهيمي للجامعة المنتجة، والاستفادة من المنهج المستخدم؛ حيث اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع البيانات، ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث الهدف والإجراءات، حيث استهدف البحث الحالي تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل الجامعة المنتجة في ضوء متطلبات استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

المعالجة النظرية للبحث:

المحور الأول: الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي حتى عام 2030

تهدف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتفعيل نظم الحوكمة وتعزيز دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ، حيث أن زيادة الطلب على خدمات التعليم العالي تستلزم أن يكون التعليم مرغوبًا فيه نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى أعضاء هيئة التدريس والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية، مما يزيد من تنافسية التعليم، أما جانب العرض فيتطرق إلى توفير التعليم العالي لجميع الطلاب دون تمييز شاملًا الإناث والذكور والريف والحضر، ذلك إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور الوزارة والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح.

وتتضمن استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 للتعليم الجامعي ثلاث أهداف استراتيجية رئيسة تحتوى على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم الجامعي:

الهدف	التعريف
تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية.
	تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين.
	دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات.
	تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار.
	تطوير البنية التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم.
	التوصل إلى الصيغ التكنولوجية والإلكترونية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع.
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي.
	تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية.

الهدف	التعريف
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية. تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

أولا: برامج تطوير التعليم الجامعي حتى عام 2030

تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة للتعليم الجامعي حتى عام 2030 العديد من البرامج التي من المتوقع أن تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف هذه الرؤية ومؤشراتها، ومن أهم هذه البرامج:

أ- **برنامج تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم الجامعي**

يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ وتعظيم البحث العلمي، لكونه يعتبر حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق وتعتبر الجسر الذي يدعم الاقتصاد لما يقدمه من أبحاث تفيد التطوير والتجديد في الحياة العملية. ويتضمن هذا البرنامج عددًا من العناصر الأساسية، ومنها:

- توفير الدعم المالي اللازم لإنشاء مراكز البحوث في جميع مؤسسات التعليم العالي والتوسع في مراكز البحوث الحالية.
- وضع آلية لتحفيز أعضاء هيئة التدريس ومديري المراكز البحثية لتحقيق السرعة في تفعيل دور مراكز البحوث وتحقيق الاستخدام الأمثل لها.
- وضع نظام لدمج المؤلفات الأكاديمية في المناهج لتشجيع الطلاب على البحث العلمي واستخدام مراكز البحوث في المراحل المختلفة.
- إعادة هيكلة المناهج لدمج البحث العلمي أي تفعيل مبادئ البحث العلمي في الشق التطبيقي.
- وضع نظام لتفعيل والتوسع في البوابات الالكترونية والمكتبات الرقمية وميكنة المكتبات لزيادة موارد مراكز البحوث وتعظيم دورها.
- وضع نظام لتسهيل عقد اتفاقيات مع هذه المراكز وجمعيات رجال الأعمال والجهات المانحة لتقديم الدعم اللازم واستغلال معرفة وقدرات هيئة التدريس وتطبيق النظم الحديثة لسد الفجوة بين الحياة النظرية والتطبيقية نظير مقابل مادي يدعم أنشطة هذه المراكز البحثية.

ب- **برنامج تطوير المناهج استنادًا إلى الإطار القومي للمؤهلات**

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين جودة التعليم العالي من خلال التطوير المستمر للمناهج بناء على الإطار القومي للمؤهلات لمواكبة متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية. ويتضمن هذا البرنامج عددًا من العناصر الأساسية، ومنها:

- تحديد معايير الإطار القومي للمؤهلات مع الجهات المعنية بناء على متطلبات سوق العمل والمعايير الدولية المناسبة للبيئة المصرية.
- وضع التشريعات المطلوبة لإلزام تطوير البرامج الدراسية ونظم التقويم بناء على الإطار القومي للمؤهلات ودمجها بالمواد المختلفة.

- توفير التدريبات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس على كيفية دمج معايير الإطار القومي للمؤهلات في المناهج لتعظيم الاستفادة من المناهج المطورة.

ت- برنامج ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محليًا وإقليميًا ودوليًا

يهدف هذا البرنامج إلى ترسيخ العلاقة الديناميكية بين خريجي التعليم العالي وسوق العمل مما يضمن تأهيل الخريجين. ويتضمن هذا البرنامج عددًا من العناصر الأساسية، ومنها:

- إنشاء هيئة قومية مختصة تكون بمثابة ملتقى للتوظيف يربط بين الطلاب والجهات الموظفة سواء من القطاع الخاص أو الحكومي.
- توفير الموارد اللازمة للهيئة من كوادر مدربة وموارد مالية للقيام بدورها على نحو سليم.
- تزويد الهيئة بالصلاحيات اللازمة لإنشاء فروع في المحافظات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة لتحقيق تغطية أوسع ونتائج أسرع.
- وضع نظم تطوير برامج الإرشاد الوظيفي بمؤسسات التعليم العالي لتوفير المشورة للطلاب بشأن فرص العمل المتاحة وكيفية التقدم إليها.
- وضع آليات تدريبية للمساعدة على إعداد خريج قادر على التواصل والتفكير الإيجابي واقتناص وخلق فرص عمل تلائم تخصصه.
- وضع نظم لتوفير الاستشارات للطلاب في مراحل التعليم العالي الأولي بشأن اختيار التخصص ونوع فرص العمل المتوفرة للتخصصات المختلفة للحصول على خريج شغوف بتخصصه وحريص عليه.

ث- برنامج تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز اللامركزية في التعليم العالي من خلال تعظيم قدرة مؤسسات التعليم العالي على تحقيق الكفاءة والالتزام بمعايير الجودة. ويتضمن هذا البرنامج عددًا من العناصر الأساسية، ومنها:

- وضع قانون يلزم مؤسسات التعليم العالي بالحصول على الاعتماد خلال فترة معينة.
- تحديد معايير الجودة المطلوبة بناء على المعايير العالمية بما يتوافق مع البيئة المصرية.
- وضع برامج تحفيزية لتشجيع مؤسسات التعليم العالي للتقدم للاعتماد مثل برامج تقدير أو نظام حوافز لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الإدارية مرتبط بحصول المؤسسة على الاعتماد مثل دورات تدريب منخفضة السعر نظير الاعتماد.
- تحديد كيان قومي معتمد دوليًا لتنمية مهارات وقدرات الإداريين والقيادات الإدارية لتحقيق الكفاءة في مؤسسات التعليم العالي والاستغلال الأمثل للموارد المالية والموارد البشرية وتحقيق معايير الجودة مما يزيد قدرة المؤسسات على الاستقلال ويحقق اللامركزية.

ج- برنامج التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص

يهدف هذا البرنامج إلى تخفيف العبء المادي على الدولة في التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي سواء من خلال إنشاء مؤسسات جديدة والتوسع في المؤسسات الحالية نظرًا لارتفاع التكلفة. ويتضمن هذا البرنامج عددًا من العناصر الأساسية، ومنها:

- تحديد جهة منوط بها التواصل مع القطاع الخاص والكيانات الدولية وتحديد الاحتياج إلى التوسع في مؤسسات التعليم العالي وتطوير خريطة وطنية للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الحالية بناء على التخصص.
- التوسع في إنشاء بعض الجامعات المصرية الأجنبية المشتركة في تخصصات تخدم سوق العمل كالتعاون مع الجانب الصيني.
- التوسع في إنشاء الجامعات الإلكترونية وتشجيع نظام التعلم عن بعد مما يوفر تكاليف إنشاء فصول ويحقق تغطية أوسع.

ويعاني التعليم الجامعي من غياب سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمي؛ حيث لا يوجد سياسة أو آلية لتسويق البحث العلمي ونتائجه مما يعتبر تحديًا أمام تعظيم دور البحث العلمي في المجتمع ككل ومؤسسات التعليم العالي، كما أن تجاهل أهمية الأبحاث العلمية في القطاعات المختلفة ودورها في زيادة جودة العملية التعليمية يؤدي إلى انخفاض نسبة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية متميزة. كما يواجه التعليم الجامعي تحديًا آخر يتمثل في تقلص دور المجتمع المدني والخاص في العملية التعليمية على الرغم من وجود بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة وأخرى غير هادفة للربح، إلا أن الحكومة تعمل على تعظيم دور المجتمع المدني والخاص في التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي ووضع برامج أكاديمية مشتركة وجامعات إلكترونية لتحقيق الإتاحة ومبدأ تكافؤ الفرص وتخفيف الأعباء على الدولة(**استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 163**).

ونظرًا لما يشهده المجتمع العالمي منذ أواخر القرن العشرين من تحول في مفهوم الاقتصاد القائم على رأس المال والموارد المادية إلى مفهوم الاقتصاد القائم على رأس المال المعرفي حيث أصبحت الكفاءة التنافسية في المجتمعات اليوم تعتمد بصورة متزايدة على مستوى الاستخدام الكثيف للمعرفة داخل كل قطاع من قطاعات المجتمع، أصبح رأس المال المستثمر في المؤسسة التعليمية يمثل رأس المال المادي ورأس المال المعرفي ولهذا فإن تعطيل دور رأس المال المادي أو المعرفي في الاستثمار سوف يصيب الجامعة بالعجز في الموارد المالية لعدم كفاية الموارد الناجمة عن استقطاب الطلبة في تغطية النفقات مما يضعف دور الجامعة في خدمة المجتمع وخلق فجوة بين برامجها التعليمية والبحثية وتكنولوجيا التعليم والمعرفة ومخرجاتها التعليمية التي يتطلبها سوق العمل(**الوشاحي، 2015، 226-227**).

ثانيًا: المعرفة والابتكار والبحث العلمي

تتبلور الرؤية الاستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي في أن تصبح مصر - بحلول عام 2030 مجتمعًا مبدعًا ومبتكرًا ومنتجًا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية (**وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2016، 83**).

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية المعرفة والابتكار والبحث العلمي فيما يلي:

- تهيئة بيئة محفزة لتوطين وإنتاج المعرفة.
- تعظيم الإنتاج المعرفي من خلال تهيئة البيئة التشريعية، والاستثمارية، والتمويلية، والبنية التحتية.
- تفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار.

- رفع كفاءة إنتاج الابتكار من خلال تشجيع الإنتاج الإبداعي وزيادة الروابط بين الابتكار والاحتياجات، وتطوير التعليم الأساسي والتعليم العالي والبحث والتطوير.
- ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات.
- تحديد الأولويات والتحديات القطاعية وكيفية تحفيزها من العمل على زيادة المنتج المعرفي للقطاعات ذات الأولوية، واستهداف رفع المكون المحلي.

ويعد التعليم الإبداعي سمة مهمة ملازمة للتعليم المستقبلي فمن خلاله يتاح للمتعلم إنتاج المعرفة والمعلومات، واكتساب المهارات الضرورية التي تمكنه من التعامل مع كم المعارف، ومن خلاله يندمج مع كل شيء بشكل له معنى، ويشكل له هذا تحديًا في اتساع دائرة اطلاعه وبحثه، يحتم ذلك على المعلم إعادة تشكيل بيئة التعلم؛ لتتناسب مع التعليم الإبداعي(الجاسم& الحمدان 2018، 31) ؛ فلم يعد اكتساب المعرفة هو الهدف الوحيد للتعليم؛ حيث أصبح تطوير الإبداع لدى الطلاب في القرن الحادي والعشرين هدفًا تعليميًا هامًا لمعلمي المدارس(**Tran,; Ho, Mackenzie,.& Kim. 2017, 10**).

كما أن القدرة على الاستفادة من المعرفة وإنتاج معرفة جديدة تتطلب مهارة الإبداع، والتي أصبحت أحد المهارات المهمة التي تهدف المدارس إلى صقلها وزيادة عدد الطلاب. ولقد طورت العديد من البلدان مناهج إبداعية لتعزيز تنمية الإبداع في مدارسها Heilmann, Korte (2021,57)

يتضح مما سبق أهمية المعرفة والابتكار والبحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن المبتكرين يدركون تمامًا القضايا التي تواجه المجتمع ويسعون لمعالجتها، ويتطلب هذا الأمر توفير المختبرات والمعامل في المدراس والجامعات، وزيادة الموارد المالية المخصصة للبحث والتطوير في الجامعات، ودعم الابتكارات والاختراعات، ورعاية أصحاب الكفاءات في المدارس والجامعات، وكذلك توفير الحماية القانونية الكافية لأصحاب براءات الاختراع.

ثالثا: البرامج الداعمة لتحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية

أ- تطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار

ويهدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة إدارة منظومة المعرفة والابتكار من خلال إعادة هيكلتها وتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة على النحو الذي يحقق التنسيق بينها وبين الأولويات الاستراتيجية للتنمية المستدامة. ويتم هذا التطوير في منظومة المعرفة والابتكار من خلال تحقيق التكامل بين الوزارات المعنية بالتعليم قبل الجامعي والفني والجامعي والبحث العلمي، بحيث يتم رفع الكفاءة المؤسسية وتحسين استغلال الموارد فيما يتعلق بحوكمة وإدارة وتقنين وتطوير العمل العلمي والمعلوماتي والتعليمي والبحث الابتكاري(Jonsdottir, 2017, 127).

ب- البرامج الداعمة لتحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية لبرنامج إعادة وهيكلة منظومة المعرفة والابتكار

يتم دعم برنامج إعادة وهيكلة منظومة المعرفة والابتكار من خلال تبني برنامج شامل لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع يهدف إلى التشجيع على التفكير الإبداعي وتنمية ثقافة الابتكار لدى النشء والمجتمع، من خلال تحقيق التكامل بين الجهات المعنية بالتنشئة، عن طريق

حزمة من المبادرات التحفيزية والتوعوية. ويتكون هذا البرنامج من مجموعة من العناصر، وهي (Jonsdottir, 2017, 127):

- إعادة إحياء المراكز الاستكشافية في المدارس لدعم المواهب وتطويرها لخدمة الأولويات القومية.
- تطوير المناهج التعليمية والتوسع في تطبيق الأساليب والأدوات التي تشجع على التفكير الإبداعي وتنمية ثقافة الابتكار.
- التوسع في البرامج الأكاديمية المتخصصة في مجال إدارة الابتكار لإعداد وتطوير كوادر محلية مؤهلة.
- تخصيص مساحات إعلامية لتناول قصص النجاح لنشر الوعي بمفهوم وأهمية الابتكار.
- إطلاق عدد من جوائز ومسابقات الابتكار في القطاعات ذات الأولوية بالتعاون مع القطاع الخاص للتشجيع على الابتكار.

ويمكن تعريف الإبداع على أنه عملية تتضمن الاستكشاف والتخيل والتفكير التي تحدث بناءً على معرفة الفرد ودوافعه وخبراته التي تؤدي إلى تكوين أفكار قيمة والوصول لحلول مفيدة واختراع منتجات جديدة(**Runco.& Jaeger, 2012, 92**). ويعد الإبداع سمة أساسية في حياة الإنسان اليوم وفي المستقبل، كما أنه يعتبر من أهم الكفاءات التي ينبغي امتلاكها، فضلًا عن كونه عنصرًا أساسيًا من عناصر تحقيق الاستدامة، فبدونه قد لا تكون عملية الاستدامة مجدية (**Zamora-Polo & Sanchez-Martín,2019**).

رابعًا: التحديات الأساسية التي تواجه المعرفة والابتكار والبحث العلمي

تتعدد التحديات التي تواجه المعرفة والابتكار والبحث العلمي، ومنها(**وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2016، 94-95**):

- **عدم وجود آلية متكاملة للربط بين المعرفة والابتكار**؛ مما أدى إلى عدم ربط التطور في المناهج وأساليب التعليم بإنتاج الابتكار ذي العائد المادي أو المجتمعي. وقد أدى هذا بدوره إلى الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة بشكل كبير.
- **عدم كفاية الحوافز الاقتصادية والتمويلية للابتكار**؛ وذلك بسبب ضعف نسبة الإنفاق المخصصة للبحث العلمي والتطوير، وتواضع التمويل المخصص لهذه الأنشطة؛ مما كان له أثر سلبي على إنتاج الابتكار.
- **ضعف ثقافة الابتكار في المجتمع**؛ والذي يعد من أصعب التحديات التي تواجه النهوض بالمعرفة والابتكار والبحث العلمي في مصر. حيث يظهر كنتيجة متوارثة من عدم غرس ثقافة الابتكار في التنشئة، أو في احتضان المواهب في المدارس، أو في التحفيز والتقدير الإبداعي.

المحور الثاني: الأطر الفلسفية التي ترتكز عليها الجامعة المنتجة

أولا: مفهوم الجامعة المنتجة

مفهوم الجامعة المنتجة: تعرف الجامعة المنتجة بأنها" تلك الجامعة التي تحقق وظائف التعليم، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والتي تتكامل فيها هذه الوظائف كي تعطيها المرونة الكافية لتطوير بعض نشاطاتها وخدماتها التعليمية فضلًا عن تعزيز موازنتها عن طريق تحقيق بعض الموارد الإضافية للجامعة من خلال الأنشطة المتعددة ومنها البحوث التعاقدية، والاستشارات، والتعليم والتدريب المستمر، والدورات التدريبية... وغيرها"(**الخليفة، 2013، 101**). وتعرف بأنها " الجامعة المتفاعلة مع المجتمع من خلال مجموعة من النشاطات والبرامج الإنتاجية المضافة لأدوارها الأساسية، تحقق من خلالها موارد إضافية لها تعزز من موازنتها، وتعطيها المرونة الكافية لتطوير بعض نشاطاتها وخدماتها التعليمية" **(الخشاب والعناد، 1996، 18)**.

ويؤكد مفهوم الجامعة المنتجة على زيادة الأنشطة الإنتاجية للجامعة ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي من خلال تسويق منتجاتها وخدماتها وإمكاناتها البحثية والمادية لتوفير موارد إضافية للجامعة، بالإضافة إلى المساهمة في حل مشكلات الإنتاج والمشكلات الاجتماعية لتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما يشير مفهوم الجامعة المنتجة إلى قيامها ببعض الأنشطة التي تحقق من خلالها بعض الموارد المالية التي تنعكس بالفائدة على العاملين فيها بشرط ألا تتناقض هذه الأنشطة مع الوظيفة الأساسية للجامعة ولا تؤثر عليها وبحيث تتحقق من خلال تأدية الجامعة لوظائفها مما يعني اكتفاء الجامعة ببعض الأنشطة التي تحقق لها أرباحًا مناسبة لتتمكن من خلالها من تسديد معظم نفقاتها**(الوشاحي، 2015، 239)**.

ثانيًا: أهداف الجامعة المنتجة

تتمثل أهداف الجامعة المنتجة فيما يلي(الوشاحي، 242،2015):

- تحقيق متطلبات التنمية المهنية المستدامة للاقتصاد الوطني والطلاب قبل وأثناء الخدمة وتنمية مهاراتهم الإبداعية والإنتاجية بغرض تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات المؤسسة الإنتاجية والخدمية من الكوادر البشرية المؤهلة للإنتاج.
- المساهمة في علاج مشكلة البطالة ادى خريجي الجامعات.
- توفير مصادر تمويل ذاتية الجامعات من خلال تفعيل الدور الإنتاجي لرأس المال المادي والمعرفي المتاح للجامعات وتحقيق استقلالية الجامعات.
- ترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات والعمل على تفعيلها للقضاء على الثنائية بين النظرية والتطبيق لتحقيق التعليم المنتج وإعداد الكوادر البشرية القادرة على الإبداع والابتكار.
- رفع مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية وزيادة إنتاجية التعليم الجامعي الفكري والمادي، وتطوير أداء نظام التعليم الجامعي ضمانًا لتحقيق الجودة الشاملة للنظام.
- كما تهدف الجامعة المنتجة إلى ما يلي (علي، 2018، 18):
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للجامعة، والبحث عن موارد ذاتية أخرى.
- تأهيل الموارد البشرية المنتجة القادرة على العمل والإنتاج.

- تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات المجتمع.
- تعزيز الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات العمل والإنتاج.
- توظيف التقنية وتكنولوجيا المعلومات وترسيخ الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وتحقيق تبادل المنافع بين التعليم الجامعي وقطاع المال والأعمال والإنتاج.

ثالثًا: أدوار الجامعة المنتجة

تتعدد أدوار الجامعة المنتجة، وتتمثل أهم هذه الأدوار فيما يلي(**زاهر، 2013، 37**):

- تفعيل الدور البحثي للجامعة مما يتطلب أهمية قصوى سواء للبحوث النظرية أو التطبيقية.
- استثمار أملاك الجامعة من مطاعم ومساكن ومزارع ومستشفيات جامعية وأجهزة، ومعدات لإنجاز أعمال مختلفة لحساب الغير، وبيع منتجات الطلاب في بعض كليات الجامعة متمثلة في كليات الزراعة، والطب البيطري، والاقتصاد المنزلي، ...وغيرها بغرض تحقيق الربح للطلاب والجامعة، وعقد الدورات والندوات والتعليم المستمر والنشاطات الثقافية والاجتماعية والعلمية والدراسات المسائية.

كما تتمثل أدوار الجامعة المنتجة فيما يلي(الخشاب، 1997، 139):

- توسيع فرص التعليم استجابة لحاجات المجتمع.
- المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار.
- إجراء البحوث المرتبطة بحقل العلم لحل المشكلات التي تواجهها.
- الاستفادة من رسائل الدراسات العليا في معالجة مشكلات العمل واقتراح الحلول المناسبة.
- توسيع برنامج التعليم المستمر والتدريب.
- تقديم مختلف الاستشارات التي تعالج مشكلات حقل العمل.
- الاهتمام بالإنتاج المباشر في بعض النشاطات الجامعية.
- الاهتمام بالبحث التطبيقي الذي يخدم المجتمع.
- البحوث التعاقدية.
- الأنشطة الإنتاجية.
- الاستشارات العملية أو الفنية.
- التعليم المستمر.
- التعليم عن بعد.
- التعليم المفتوح.
- الدراسات المسائية.
- البرامج والدورات التدريبية.
- استثمار أموال ومرافق الجامعة.

رابعًا: مزايا الجامعة المنتجة:

تنطوي الجامعة المنتجة على كثير من المزايا يمكن إيجازها فيما يلي(**باطويح، 2012، 70-71**):

- استخدام إيرادات الجامعة بشكل يحقق أهداف الجامعة وفي نفس الوقت عدم تحميل المستفيدين أعباء تمويلية كبيرة قد تتخطى قدراتهم المالية، خاصة الفئات ذات الدخل المنخفض.
- إتاحة المجال أمام أكبر قدر من فئات المجتمع للحصول على التعليم الجامعي عن طريق تقاضي رسومًا دراسية تغطى التكاليف التشغيلية للعملية التعليمية على الأكثر .
- تنويع مصادر تمويل العملية التعليمية والتخفيف من مخاطر تغيرات مصادر التمويل التقليدية.
- الوقاية ضد تغير السياسات والأهداف للممولين التقليديين أو الضغوطات التي قد تؤدي إلى التضحية بالأهداف التعليمية الأساسية للجامعة.
- تحسين الأداء الإداري والمالي والوظيفي لنشاطات الجامعة من خلال المراقبة المالية على نشاطات الجامعة من قبل الجهات المختصة المرتبطة بنظام التمويل اللاربحي.
- تسهل الاستجابة ومواكبة متطلبات سوق العمل الداخلي والخارجي.
- تساعد في تنمية مهارات وقدرات منسوبي الجامعة من أعضاء هيئة تدريس وإداريين وموظفين من خلال برامج التأهيل والتدريب المستمرة.

المحور الثالث: متطلبات تفعيل الجامعة المنتجة في ضوء رؤية مصر 2030

من خلال الدراسة التحليلية لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر: 2030، ومن خلال الأدبيات والإطار النظري للبحث، تم التوصل لمتطلبات قد تسهم في تفعيل الجامعة المنتجة، تمثلت هذه المتطلبات في متطلبات تشريعية، ومتطلبات خاصة بالتعليم، ومتطلبات خاصة بالبحث العلمي، ومتطلبات متعلقة بخدمة المجتمع، وسوف يتم تناولها فيما يلي:

1. **متطلبات تشريعية:**

- وضع أنظمة وسن قوانين تسهم في قدرة الجامعات على تلبية احتياجات سوق العمل.
- تعديل اللوائح والقوانين بما يتيح الفرصة للاستثمارات التي تساهم في تنمية قطاع المعلومات، مما يتيح الفرصة أمام المستثمرين.
- زيادة نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي في الموازنة العامة للدولة، وزيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم.

2. **متطلبات خاصة بالتعليم:**

- توفير برامج تعليم تتيح للمتعلم فرصة تطوير قدراته وكفاءته وشخصيته كي يساهم في التقدم.
- توسيع مسؤولية الجامعة لتعمل خارج نطاق الحرم الجامعي، وتعزيز ثقافة الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الدولة الأخرى.
- إنشاء مدارس للتميز والمراكز الريادية داخل الجامعات لإعداد جيل متميز قادر على الإبداع والابتكار والاختراع يمتلك مقومات البحث والتطوير.

- مشاركة الجامعة والمجتمع المحلي في صنع القرارات الخاصة بالجامعة بما ينعكس إيجابًا على خدمة جميع أفراد المجتمع.
- دعم الأفكار الإبداعية والابتكارية وتمويلها والعمل على وضعها موضع التنفيذ.
- التوجه إلى الحاجات التعليمية من خلال قيام الطالب بخدمة المجتمع وذلك عن طريق عمل تطوعي يقوم به كجزء من برنامج حصوله على المؤهل الجامعي.
- إعداد مشروع يركز على الطالب، يقوم فيه الطالب بإعداد بحث بنفسه عن الموضوع الذي يختاره، تقوم فكرة الموضوع على تقديم حلول إبداعية تساهم في حل مشكلات المجتمع.
- مشاركة الطلاب في عمل بحوث تعاونية بهدف إدراكهم للأدوار الاجتماعية من خلال المشاركة في عملية اتخاذ القرارات.
- خلق رأس المال البشري وتطويره بنوعية عالية وقدرات كبيرة بالتدريب والتطوير كدعامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- توفير المنح الدراسية للطلاب المتفوقين والاستفادة من نتائج تعلمهم في خدمة المجتمع.

3. متطلبات خاصة بالبحث العلمي:

- إنشاء مراكز للاستشارات العلمية داخل الجامعة تهدف لخدمة المجتمع.
- تشجيع الطلاب على إجراء بحوث تدعم الإبداع والابتكار لديهم.
- تعزيز التعاون المشترك بين المراكز البحثية والمؤسسات الصناعية من خلال المراكز البحثية، بما يوفر المعلومات والبيانات للمؤسسات الصناعية، ويساعد في رسم السياسات العامة للدولة.
- التركيز على البحوث والدراسات المشتركة التي تقدم الخدمات للجميع من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.
- الاستفادة من نتائج البحوث وانعكاساتها على تطوير مؤسسات الصناعة والأعمال، وتوظيفها في خدمة المجتمع.
- إقامة منظومات بحث وتطوير عالية الجودة لتعزيز قدرات الأفراد البحثية، وبناء مهارات الاكتشاف وحل المشكلات واتخاذ القرار.
- توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين الأفراد من الوصول إليها في أي وقت ومكان بسهولة ويسر وتخصيص جزء مهم من استثماراتها للبحث والابتكار.
- إعادة تفعيل دور الأوقاف في تمويل البحث العلمي بالجامعات المصرية.

4. متطلبات خاصة بخدمة المجتمع:

- تحويل الوحدات الأكاديمية بالجامعات المصرية إلى وحدات بحوث إنتاجية في مجالات العمل والخدمات المختلفة.
- تقديم المشورة الفنية والخبرة العلمية لكافة قطاعات المجتمع بما يوفر لها موارد إضافية.
- الحصول على دعم وتمويل مشاريع التخرج للطلاب المتميزين المبدعين من قبل رجال الأعمال.
- الربط بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تأهيل خريجين لتلبية احتياجات سوق العمل من الوظائف.
- عقد ندوات لمناقشة القضايا الاقتصادية والتنموية يشارك فيها كل من خرجي الجامعات وبعض أعضاء المؤسسات الصناعية، بهدف تعريف الخريجين بمشاكل مجتمعه ومحاولة الوصول إلى حلول لمثل هذه المشكلات.

- عقد المؤتمرات المجتمعية التي يتم من خلالها التنسيق بين الجامعة والمؤسسات التربوية ويسمح فيها بمشاركة جميع أفراد المجتمع بهدف التوعية والتعرف على المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع وتوفير حلول مناسبة لها.
- تفعيل دور الجامعة في تطوير المنظومة الاقتصادية للدولة من خلال البحث العلمي.
- مساهمة المجتمع المدني في دعم العملية التعليمية من خلال التبرعات العينية أو المادية.

المراجع

المراجع

أولا : المراجع العربية

باطويح، محمد عمر(2012). الجامعة المنتجة اللاربحية: صيغة تمويلية مقترحة. مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، 5(8)، 52-109.

بوفالطة، محمد سيف الدين (2015). اتجاهات التحول إلى الجامعة المنتجة " الاستثمارية " كمصدر للتمويل الذاتي: دراسة حالة جامعة منتوري. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسطنطينة، 377-392.

الجاسم ، فاطمة أحمد ، الحمدان، نجاة سليمان (2018). فعالية برنامج تدريبي للمعلمات في تنمية بعض مهارات التفكير الإبداعي لدى طالبات الابتدائي في البحرين، مجلة الطفولة العربية، (77).

الخشاب، عبد الله & الهناد، مجذاب بدر(1996). الجامعة المنتجة: الفلسفة والوسائل، الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية، (31).

الخشاب، عبدالإله يوسف(1997). الجامعة المنتجة: مبرراتها وسبل تطبيقها في التعليم العالي في الوطن العربي. المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية والثقافة والعلوم- إدارة التربية، 17(2)، 138-164.

الخليفة، عبد العزيز على عبدالله (2014). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجًا. مجلة رسالة التربية وعلم النفس، جامعة الملك سعود- الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية،(46)، 97-123.

زاهر، محمد ضياء الدين، هيكل، هناء محمد& أبو سعدة، وضيئة (2013). صيغة الجامعة المنتجة بالجامعات المصرية، الدواعي والمتطلبات"، مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية ببنها، 1(1)، 377-392.

الصايغ، عبد الرحمن؛ ومتولي، محمد (2005). التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي يمواجهة تحديات القرن العشرين، الدراسات المرجعية. الرياض، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

طه، محمد إبراهيم& زايد، سهام محمد(2020). تصور مقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع في ضوء خبرات بعض الدول ورؤية مصر 2030. المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم- دراسات وتجارب، جامعة الأزهر، كلية التربية بنين بالقاهرة، (4)، 502-542.

عبد الهادي، شريف إبراهيم (2011). رؤية استراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات منخفضة. مجلة البحوث التربوية والنفسية.

العبيدي، نبيه نديم (2011). استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة: جامعات المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين أنموذجًا. مجلة الأكاديمية العربية، جامعة المستقبل لعلوم الإدارة وتكنولوجيا المعلومات، الدنمارك، (11).

عثمان، السعيد محمود السعيد(2005). الجامعة المنتجة: صيغة مقترحة لتطوير التعليم الجامعي. حولية كلية المعلمين في أبها، جامعة الملك خالد – كلية المعلمين – مركز البحوث التربوية، (6)، 155-168.

على، نعمية & عاشور، محمد (2018). دور إدارة جامعة اليرموك في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة: العقبات والحلول، المجلة التربوية، الكويت، 126(32)، 126-194.

علي، عزه أحمد صادق (2018). التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعة المنتجة. مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، كلية التربية، 785-825.

المحياء، سارة نايف& الحربي، محمد بن محمد أحمد (2016). دور البحث العلمي في تحول الجامعات الحكومية السعودية إلى جامعات منتجة: استراتيجية مقترحة. مجلة رابطة التربية الحديثة، 28(8)، 101-155.

الهرباوي، فاطمة فايز(2020). الجامعات المنتجة تجارب وتوجهات عالمية وإقليمية: دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 4(46)، 117-135.

هيكل، هناء محمد (2014). تطوير مراكز البحث العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات الجامعة المنتجة: رؤية استراتيجية. مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، 21(89)، 272-380.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(2016). استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030.

الوشاحي، غادة السيد السيد (2015). "تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول: جامعة أسيوط أنموذجًا"، المجلة التربوية، (42)، كلية التربية، جامعة سوهاج، 225-321.

ثانيًا : المراجع العربية مترجمة إلى اللغة الإنجليزية

Batweeh, M. O. (2012). The productive non-profit university: a proposed financing formula. Andalus Journal of Social and Applied Sciences, Andalus University of Science and Technology, 5(8), 52-109.

Boufalta, M. S. (2015). Trends of transition to a productive “investment” university as a source of self-financing: a case study of Mentouri University. Journal of Human Sciences, Mentouri University of Constantine, 377-392.

Al-Jassem, F. A.& Al-Hamdan, N. S. (2018). The effectiveness of a training program for female teachers in developing some creative thinking skills for primary female students in Bahrain, The Arab Childhood Magazine, (77).

Al-Khashab, A. & Al-Hannad, M. B. (1996). The Productive University: Philosophy and Means, Jordan, Journal of the Union of Arab Universities, (31).

Al-Khashab, A. Y. (1997). The productive university: its justifications and ways of applying it in higher education in the Arab world. The Arab Journal of Education, The Arab Organization, Culture and Science - Education Administration, 17 (2), 138-164.

Khalifa, A. A. (2013). A proposed formula for activating the community partnership of Saudi universities based on the university's productive philosophy: Imam Muhammad bin Saud Islamic University as a model, Journal of Resala Education and Psychology, (46), 97-122.

Zaher, M.D., Heikal, H. M. & Abu Saada,W. (2013). The formula of the productive university in Egyptian universities, the reasons and requirements, the Journal of Educational Knowledge, the Egyptian Association for the Principles of Education, Benha, 377-392.

Al-Sayegh, A. & Metwally, M. (2005). Coordination and integration between institutions of higher education and scientific research to meet the challenges of the twentieth century, reference studies. Riyadh, Arab Organization for Education, Culture and Science.

Taha, M. I. & Zayed, S. M. (2020). A proposed vision for activating the research partnership between Egyptian universities and community institutions based on the experiences of some countries and Egypt's Vision 2030. The Sixth International Conference: Community Partnership and Education Development - Studies and Experiences, Al-Azhar University, College of Education for Boys in Cairo, (4), 502-542.

Abdel Hadi, S. I. (2011). A strategic vision for productive Arab universities with high educational quality and low expenses. Journal of Educational and Psychological Research.

Al-Obaidi, N..N. (2011). Funding strategy for productive universities: universities in the Kingdom of Saudi Arabia and the Kingdom of Bahrain as a model. Arab Academy Journal,

Future University for Management Sciences and Information Technology, Denmark, (11).

Othman, A. M. A. (2005). The productive university: a proposed formula for developing university education. Journal of Teachers Faculty in Abha, King Khalid University - Teachers faculty - Educational Research Center, (6), 155-168.

Ali, N. & Ashour, M. (2018). The Role of Yarmouk University Administration in Applying the Concept of a Productive University: Obstacles and Solutions, The Educational Journal, Kuwait, 126(32), 126-194.

Ali, A. A. S. (2018). Professional development for faculty members in Egyptian universities based on the concept of a productive university. Journal of the Faculty of Education, Assiut University, Faculty of Education, 785-825.

Al-Mahya, S. N. & Al-Harbi, M. M. A. (2016). The role of scientific research in the transformation of Saudi public universities into productive universities: a proposed strategy. Journal of the Modern Education Association, 28(8), 101-155.

Al-Harbawi, F. F. (2020). Productive Universities, global and regional experiences and trends: an analytical study. Journal of Educational and Psychological Sciences, 4(46), 117-135.

Heikal, H. M. (2014). Developing scientific research centers in Egyptian universities based on the requirements of the productive university: a strategic vision. Journal of the Future of Arab Education, Arab Center for Education and Development, 21 (89), 272-380.

Ministry of Planning, Follow-up and Administrative Reform (2016). Sustainable Development Strategy: Egypt's Vision 2030.

Weshahi, G. E. (2015). A proposed perception of an Egyptian productive university based on the experiences of some countries: Assiut University as a model, Educational Journal, (42), Faculty of Education, Sohag University, 225-321.

ثالثا: المراجع الأجنبية

Heilmann, G.; Korte, W.G.(2021). The Role of Creativity and Innovation in School Curricula in the EU27. A Content Analysis of Curricula Documents; European Commission: Luxembourg, 2010. Available online: http://www.pim.com.mt/pubs/JRC_curricula.pdf (accessed on 7 January 2021).

Jonsdottir, S.R(2017). Narratives of creativity: How eight teachers on four school levels integrate creativity into teaching and learning. Think. Skills Creat, 24.

Prona, B.& Demo, E. (2018). Universities and entrepreneurship: An overview of Albanian public HEI-s on entrepreneurial university model aspects. Academic Journal of Interdisciplinary Studies, 7(2), 107.

Runco, M.A.& Jaeger, G.J.(2012). The standard definition of creativity. Creat. Res. J., 24,.

Tran, T.B.L.; Ho, T.; Mackenzie, S.V.& Kim, L.L. (2017). Developing assessment criteria of a lesson for creativity to promote teaching for creativity. Think. Skills Creat., 25.

Vera-Cruz, Alexander, O.(2014). What are the university – productive sector Links that matter in a small island country the case of Cabo Verde. African Journal of Science, Technology, Innovation and Development, 6(2), 65-73.

Zamora-Polo, F.& Sánchez-Martín, J.(2019). Teaching for a better world. Sustainability and sustainable development goals in the construction of a change-maker university. Available online: https://www.mdpi.com/2071-1050/11/15/4224 (accessed on 7 January 2021).